1581 : ك

مشتمل على ستة كتب في تفسير القرآن ما يتعلق
بكتاب المفصل ما يتعلق بمسائل الخلاف ما يتعلق
بالمقدمة ما يتعلق بالآيات
القواعد الفقهية)

١٥٧٢

MİLLET GENEL KÜTÜPHANESİ
KISIM : Ferzullah
ESKİ KAYİT No. 1572
YENİ KAYİT No.
TASNİF No.

بسم الله الرحمن الرحيم • العون العون يا محسن يا كريم • الحمد لله رب العالمين • وصلواته على خلقه محمد واله اجمعين قال الشيخ الامام العلامة جمال الدين ابو عمرو بن الحاجب رحمه الله مملياً بدمشق المحروسة سنة سبع عشرة وستمايه على قوله تعالى تقاتلونهم او يسلمون • للرفع فيه وجهان احدهما ان يكون مشتركاً بينه وبين تقاتلونهم في العطف • والآخر ان يكون جملة مستقلة معطوفة على الجملة التي قبلها باعتبار الجملية لا باعتبار الافراد وتقاتلونهم فيه معنى الامر وان كان صيغته صيغة الخبر • ولا يستقيم ان يكون مجرداً عن معنى الامر لانه يؤدي الى ان لا ينفك الوجود عن احدهما لصدق الاخبار • ونحن نرى الوجود ينفك عنهما ولا نقول انه يمتنع لما يؤدي اليه او من الشك • وذلك في حق العالم باطل فانا على يقين نعلم ان او تأتي لاحد الامرين اذا كان المخبر عنه لا ينفك عن احدهما • وليس ذلك عن شك بل عن قطع انه لذلك كقولك الجسم اما ان يكون ساكناً او متحركاً • وكذلك الشبهة ما يلزم ان يكون على احد امرين في عقليته او وجوده • وانما يلزم الشك في الاخبار عن امر معين في الوجود وقع او سيقع على احد امرين فههنا قد يتوهم لزوم الشك من الخبر كقولك زيد اما مريض واما معافاً واذا كان تقاتلونهم في معنى الامر فيسلمون اما في معنى الامر فيتضح المعنى ويكون المعنى الواجب عليكم اما القتال واما الاسلام منهم وهذا واضح وعلم ان الاسلام لا يسقط عنهم بالقتال من المسلمين بدليل آخر • واما ان يكون يسلمون ليس في معنى الامر فيكون المعنى الاخبار بان احد الامرين لا ينفك عنه الوجود وهو اما وجوب القتال منكم او حصول الاسلام منهم والله اعلم بالصواب • وقال ايضاً مملياً بدمشق سنة سبع عشرة على قوله تعالى كذلك سلكناه في قلوب المجرمين لا يؤمنون به حتى يروا العذاب الاليم فيأتيهم بغتة وهم لا يشعرون فيقولوا هل نحن منظرون • قال عقب الاتيان بغتة بعد الرؤية • ولا يستقيم اتيانه ظاهراً اتيانه بغتة بعد ان شوهد ورؤي فلا بد من حمله على وجه يصح فيه معاقبة الاتيان له وهو على وجهين احدهما ان يراد بالرؤية مشارفتها ومقاربتها فيستقيم تعقيبه بالاتيان بغتة • واطلاق الفعل بمعنى مشارفته وقربه كثير قال الله تعالى كتب عليكم اذا حضر احدكم الموت ان ترك خيراً الوصية • والمعنى اذا قارب حضور الموت • وكذلك اذا طلقتم النساء فبلغن اجلهن فامسكوهن • ومعلوم ان الامساك لا يكون بعد بلوغ الاجل • وانما المراد مقاربين بلوغ الاجل ويدل على ان بلوغ الاجل ظاهر في انقضاء العدة قوله واذا طلقتم النساء فبلغن اجلهن فلا تعضلوهن الآية الوجه الثاني ان قوله فيأتيهم بغتة اخذه لهم بعد رؤيته هو البغتة فانه لا يلزم من الرؤية ان يكون آخذاً لهم وهم لا يشعرون • لانهم قد يرونه ولا ان يعتقدون انه عذاب البتة فيأخذهم بغتة وهم لا يشعرون كقوله وان يروا كسفاً من السماء ساقطاً يقولوا سحاب مركوم • وقد يرونه ويعتقدونه عذاباً • ولكن لا يعتقدون انه لهم فيأخذهم بغتة بعد رؤيته كما يرى نار او تأخذه بغتة فيصح ان يقول رأيت النار فأخذتني بغتة من غير ان تكون باخذها لا برؤيتها والله اعلم بالصواب • وقال ايضاً مملياً بدمشق سنة سبع عشرة على قوله تعالى فيومئذ لا يعذب عذابه احد ولا يوثق وثاقه احد • العامل في الظرف يعذب وقد جاء ما بعد النفي عاملاً في الظرف في مواضع متعددة كقوله فيومئذ لا يسأل وقول يوم الفتح لا ينفع فيومئذ لا ينفع الذين ظلموا معذرتهم وهو كثير • والضمير في عذابه في قراءة كسر الذال للانسان المتقدم ذكره واحد فاعل اي لا يعذب معذب يوم القيمة عذاباً مثل عذاب هذا الانسان • ممنوع ان عذاب غير

دونه لعظم جريمته • ولا يحسن ان يكون الضمير في عذابه لله لان المعنى يصير لا يعذب يوم القيمة عذاب الله احد فلا يبقى للمعنى لما سيق له • لان المعنى سيق لتعظيم عذاب الله لهذا الانسان اكثر من عذاب غيره • واذا جعل الكلام خبراً بان الله ذلك اليوم لا يعذب احد مثل عذابه فقد هذا المعنى • وايضاً فانه يصير مفهومه ان غيره يعذب عذابه • فان قلت اجعل المفعول مقدراً اي لا يعذب في ذلك اليوم مثل عذاب الله لهذا الانسان احد فحذف المفعول للعلم به • قلت لا يستقيم ايضاً لانه لا يكون فيه تعظيم عذاب الانسان المذكور لان عذاب غيره يصح ان يقال ذلك فيه اذ يصح ان يقال لا يعذب مثل عذاب الله كذلك الانسان ولا لغيره احد فلم يبق للانسان خصوصية بذلك ويبقى الوجه الثاني بحاله قائماً • ومن قرأ يعذب بالفتح فيجوز ان يكون الضمير للانسان • ويجوز ان يكون لله فتقديره اذا كان للانسان لا يعذب ذلك اليوم احد مثل عذاب ذلك الانسان مفهومه ان غيره دونه في العذاب • وانه اعظم ولم يذكر الفاعل لانه معلوم • وتقديره اذا كان الضمير لله فيومئذ لا يعذب احد مثل عذاب الله هذا الانسان فيستقيم المعنى ايضاً لان فيه تعظيم عذابه ومفهومه ان غيره يعذب دونه • فان قلت كيف استقام جعل الضمير لله على هذه القراءة ولم يستقم على القراءة الاولى • قلت لان الامرين المانعين ثم مفقودان ههنا احدهما انه يصح ان يكون غيره كذلك وليس كذلك لان احداً لم يدخل فيه كل معذب غير الله لانه مذكور في قولك عذابه على هذا التقدير وههنا احد للمعذبين والفاعل المراد به الله تعالى فلم يلزم ذلك والوجه الثاني عن ذلك شيء لانه اذا كان احد للمعذب غير الله • والقراءة بالكسر مقيداً باليوم كان مفهومه ان غيره يفعل دون ذلك العذاب • وفي الفتح احد للمعذبين والفاعل الله فكأنه قال لا يعذب الله يومئذ مثل عذابه لهذا الانسان احداً والله اعلم بالصواب • وقال ايضاً مملياً بدمشق سنة سبع عشرة • قال اذا قلت ان اكرمتني اكرمتك لا يجوز دخول الفاء لما تقرر من ان حرف الشرط اذا افاد في الجزاء استقبالاً لم يجز دخول الفاء • وكل موضع لم يفد فيه الشرط استقبالاً فانه يجب دخول الفاء • وكل موضع يحتمل الامرين يجوز فيه الوجهان • وهذا مقرر بعلله في الاملاء على المفصل وفي المسائل الدمشقية • وفي الاملاء على المقدمة فليطلب في اماكنه قال • فان قيل قوله تعالى ان كان قميصه قد من قبل فصدقت وهو من الكاذبين وان كان قميصه قد من دبر فكذبت وهو من الصادقين فانه مثل المسألة المفروضة المتقدمة في امتناع دخول الفاء فكيف صح دخول الفاء في الاية • والجواب عنه انه لم يقد فيه الشرط استقبالاً البتة لانه اخبار عن ماض تحقق فعلى هذا لا بد من دخول الفاء لتوذن بجواب الشرط • وأورد على ذلك قوله تعالى والذين اذا اصابهم البغي هم ينتصرون • وقد عوملت معاملة ان في وجوب دخول الفاء وعدمها لاحتمال الامرين فلم تفد اذ ما ذكرناه استقبالاً فيبقى دخول الفاء • وكذلك قوله عز وجل واذا تتلى عليهم اياتنا بينات ما كان حجتهم الا ان قالوا الآية • اذا ايضاً ما افادت استقبالاً لان ما النفي الحال فيستحيل المجامعة بينه وبين الاستقبال بدليل وجوب الفاء في قوله وان يستعتبوا فما هم من المعتبين • والجواب ان اذا استعملت لمجرد الظرف والدليل عليه قوله تعالى والليل اذا يغشى فانه يستحيل ان يكون ههنا للشرط وذلك ان الليل مخفوض بواو القسم وهو قسم انشائي والذي يدل عليه انه لا جواب • ولو كان اخبارياً لما احتيج الى جواب فلما حذف الفعل وان يأتوا بجواب دل على ما ذكرناه • وايضاً فانه لو كان اخبارياً لما كان التعبير عنه بالواو • ولو قلت والله على معنى اقسمت بالله وانت

تقصد الاخبار لم يجز فلو كان اخبارا لم يكن بالواو فاذا ثبت ما ذكرناه ممعنى الاية اقسم الله بالليل فى زمن غشيانه
ولو كان للشرط لزم تعليق القسم على الشرط والبارى تعالى اقسم من غير شرط معلق واذا ثبت انه اذا المجرد الزمان المحض
بدليل ما ذكرناه وقررناه فيكون معنى الآيتين على هذا واضحا وهو ان معنى قوله هم ينتصرون فى زمن اصابة البغى لهم
وكذلك قوله واذا تتلى عليهم اياتنا بينات ما كان حجتهم فى هذا الزمن الا ان قالوا الا ان فى قوله ما كان حجتهم
تقديم ما فى حيز النفى عليه وجوابه انه ظرف والظروف اتسع فيها ومثله فى القرآن يوم يرون الملائكة لا بشرى يومئذ
للمجرمين على خلاف فيه وكذلك قوله كانوا قليلا من الليل ما يهجعون وهو ايضا مختلف فيه وفى قوله هم
ينتصرون جوابان احدهما ان ينتصرون جواب الشرط واذا دال الشرط فيه استقبالا وهم تاكيد للضمير فى اصابهم
والآخر ان التاء مزادة وهو قول ضعيف والله اعلم بالصواب ۞ وقال ايضا مما لبا بالقاهرة سنة ثلث عشرة على قوله
تعالى نعتق من ايام اوخ ۞ اوخ جمع اخوى مثل قولك فضلى وفضل واما آخ فيجمع على اواء مثل قولك افضل
وافاضل وآخرين ان كان لمن يعقل كقوله تعالى واخرون يضربون فى الارض وانما جمع ههنا على فعل وهو فى المعنى
جمع آخ لانه للايام وواحدها يوم ويوم انما يقال فيه اخ نادرا واصل آخ وهو ان كل صفة لموصوف مذكر مما لا يعقل
فانث فيها بالجمع او ان شئت عاملتها معاملة الجمع المؤنث وان شئت عاملتها معاملة المفرد المؤنث فتقول
هذه الكتب الافاضل والفضليات والفضل اجود لانه لمجرى جمع المؤنث لكونه لا يعقل والفضلى اجود له لمجرى
وهذا جار فى الصفات والاخبار والاحوال ولذلك جاء اخر نعتا للايام اجود له لمجرى جمع المؤنث ولو لا ذلك
لم يستقم ولذلك لو قلت جاءنى رجال ورجال اخر لم يجز حتى تقول اواخر او اخرون لانه ممن يعقل وقد اجرت العرب
لما لا يعقل من المذكر فى الضمائر مثل هذا الاتراهم يقولون الكتب اشتريتهن وهو للمذكر مثل اوهو للمذكر ولما يات
فى الضمير لما لا يعقل من المذكر غير الامرين ما جمع المؤنث والموزه بخلاف الظاهر فانه جاء له ما يجمع المذكر ممن يعقل اذا
كان مكسر الكاهم قصدوا ان يجعلوا لمن يعقل امرا يختص به ولما كان فى جمع الظواهر جمع تصحيح يختص بمن يعقل شاركوا بين
المذكر ممن لا يعقل وبينه فى جمع المكسر لاختصاصه بالجمع السالم وليس فى الضمائر ما للمذكر ممن يعقل امران احدهما يختص به
فيشاركه بينه وبين الاخ فلما لم يكن جمع المذكر فى الضمائر الا لفظ خصوا به من يعقل وشركوا بين المذكر ممن
لا يعقل وبين المؤنث فى الضمير فلذلك لم يقولوا الكتب اشترينهم لانه مخصوص بالعقلاء كقولك العبيد
اشتريتهم ولذلك لا تقول الكتب تنفقوا ولكن نفقن ونفقت لانه مخصوص بمن يعقل كقولك العبيد نفقوا وكذلك
فى جميع ابواب الضمير والله اعلم بالصواب وقال ايضا مما لبا بالقاهرة سنة ثلث عشرة لا يشترط ان يكون الضمير
عايدا على مذكور ليس الابل على مذكور وغير مذكور ويدل عليه قوله تعالى يوصيكم الله فى اولادكم الى قوله ولابويه فان
الضمير عايد على الميت وان لم يتقدم له ذكر الا انه لما قال يوصيكم علم ان ثم ميتا فيعود الضمير على مذكور وغير
مذكور اذا كان فى الكلام ما يرشد اليه وان لم يكن مصرحا به والله اعلم بالصواب وقال ايضا مما لبا بالقاهرة
سنة ثلث عشرة على قوله تعالى كما بدأنا اول خلق نعيده ۞ يجوز ان يكون فى موضع نصب على المصدر بنعيده
كان الاصل نعيد اول خلق اعادة مثل بدأناه وتكون ما مصدرية ويجوز ان يكون فى موضع الحال كانه قال نعيده
اول خلق مماثلا للذى بدأناه وصح الحال لانه من الضمير المعرفة فى نعيد ويجوز ان يكون كما بدأنا متعلقا بنطوى

منصوبا

منصوبا على المصدر اى نفعل هذا الفعل العظيم كفعلنا هذا الفعل والمصدر المذكور للتشبيه تارة يوافق المشبه
فى اللفظ والمعنى وتارة يخالفه واذا خالفه فقد يكون الاول بامر عام والثانى بامر خاص وقد يكون بالعكس فقد يكونان
جميعا مذكورين بلفظ خاص والمراد تشبيهه بالامر العام وهذا من اعظم التهم الآخ والله اعلم بالصواب وقال ايضا
مما لبا بالقاهرة سنة ثلث عشرة على قوله تعالى يدعوا لمن ضره اقرب من نفعه ۞ فيه اقوال منها ان يكون يدعوا
تاكيدا ليدعوا الاولى وما بعدها مبتداء وخبر وليس بشئ فان التاكيد اللفظى لا يفصل بينه وبين مؤكده بالجمل ومنها
ان ذلك فى قوله ذلك هو الضلال البعيد بمعنى الذى وهو الضلال البعيد صلته وهو فى موضع نصب مفعول ليدعوا الحائنة
قال يدعوا الذى هو الضلال البعيد وما بعد مبتداء وخبر دخل عليه اللام وليس بقوى لان اسم الاشارة لا يقع
عند البصريين بمعنى الذى وهو قول ضعيف ايضا عند من جوزه ومنها ان اللام زايدة فى ضره فى موضع نصب مفعول
ليدعوا وليس شيئا لان اللام المفتوحة لا تزاد بين الفعل ومفعوله ومنها قول من قال ان اللام مقدمة عن موضعها
والتقدير يدعوا من لضره اقرب من نفعه وليس بجيد ايضا لان لام الابتداء لا تقدم عن موضعها ومنها قول من
قال ان يدعوا بمعنى ينادى ويقول فيصح ان يقع مفعوله جملة كما يقع مفعول يقول فيكون ضره اقرب من نفعه
مبتداء وخبرا فى موضع نصب والقائلون بهذا منهم من يقول جزء محذوف تقديره اله وحملوا الدعاء والقول
على انه فى الدنيا فاورد عليهم ان هؤلاء لا يعبدون آلهتهم بان ضرها اقرب من نفعها فاجيب بان ذلك
من قول الحاكى واذا حكى حاك كلاما فله ان يصف المخبر عنه بما لم يحكى له بما ليس فى كلام الشخص المحكى عنه ومثاله
انه لو قيل لك زيد قايم فجاز لك ان تحكى لمن يعرف انه خياط فتقول قال فلان زيد الخياط قايم وكذلك لو كان
صفة قبيحة او حسنة ومنهم من قال الخبر لبئس المولى ولبئس العشير ويكون هذا قولهم فى الآخرة والله اعلم بالصواب
وقال ايضا مما لبا على قوله تعالى وكذلك نرى ابرهيم ملكوت السموات والارض ۞ لما تقدم قوله واذ قال ابرهيم
لابيه آزر اتتخذ اصناما آلهة انى اريك وقومك فى ضلال مبين اشار بقوله وكذلك الى هذا فكانه قال نريه ليعلم
هذا كما علم ان ما تقدم لا يصلح ان يكون معبودا فقدرنا وكذلك نرى ابرهيم ملكوت السموات مثل ما قدرنا ان ما
تقدم لا يصلح ان يكون الها فاذا ظهر التقدير تبين الاعراب ويجوز ان يكون الرؤية رؤية العين والله اعلم بالصواب
وقال ايضا مما لبا بالقاهرة سنة ثلث عشرة على قوله تعالى كذلك يطبع الله على كل قلب متكبر جبار ۞ قرأ ابو عمرو
وابن ذكوان بتنوين قلب فيكون العموم فى القلوب مستفادا من غير تاويل لان كل داخل عليه وهو نكرة غير مضاف
كقولك ضربت كل رجل فلا تبقى الكلية مستفادة الا فى احاد جنسه ولا يبقى على هذه القراءة الا وصف القلب
بقوله متكبر جبار وهو من صفة الجملة وهو قريب بوجه من المعنى حسن وذلك ان العرب تصف الجزء الذى يصح
نسبة ذلك المعنى له على الحقيقة بما تصف به الجملة كما تنسبه اليك تقول ابصرته عينى وسمعته اذنى وفهمه قلبى
ومنه قوله تعالى فانه آثم قلبه وقلوبهم وجلة واشباه ذلك كثير ولو قيل انه فى الحقيقة صفته ووصف الجملة به لضرب
من السعة لكان صوابا ولكنه كثر ذلك حتى صار كانه الاصل وقرا بى فى القراءة باضافة قلب الى متكبر فلا تستفاد
العموم فى القلوب من الظاهر ولا بد من التاويل لانك لما اضفت قلب الى متكبر ومتكبر منون غير مضاف اليه كل
وجب ان يسعى على حكم الافراد كما فى قولك اكلت كل رغيف زيد او كل رغيف انسان واذا بطل العموم فى ذلك

الحج

البقرة

الانعام

غافر

الشعراء

الانبياء

بطل العموم فيما اضيف اليه كل لانه انما يعم اذا لم ينسب الى ما يبطل العموم فيه واذا بطل العموم فيما اضيف اليه
كل وجب حمل الكلية على جزاء ذلك الواحد لانه لو عم في الاول لعم في الثاني وقد بطل التعميم في الثاني ولو عم في الاول
من غير الثاني لم يستقم لانه ليس للمستكبر الواحد تلوب حتى يعم قولك كل قلب المضاف اليه باعتبار ما وجب تأويل الآية
لان المعنى الذي سيقت له الاخبار بالطبع على جميع قلوب كل متكبر وذلك حاصل بتقدير كل محذوفة مضافة الى متكبر
كانه قيل لذلك يطبع الله على كل قلب كل متكبر فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه وحسن لظهور المعنى المراد وبذلك
ينتفي المعارض للعموم فالتأليف يحصل الوجب للعموم في المتكبر والله اعلم بالصواب وقال ايضا مليا بالقاهرة سنة
ثلث عشرة على قوله تعالى انزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة ٥ الفاء للتعقيب من غير مهلة واصباح
الارض مخضرة بعد النزول انما يكون بمهلة والجواب ان هذه الفاء فاء السببية وفاء السببية لا يشترط
فيها ذلك وانما شرطها ان يكون ما بعدها مسببا عن الاول كما لوضح بالشرط الاتي الى صحة قولك ان يسلم زيد فهو يدخل
الجنة مع العلم بالمهلة العظيمة بينهما ثم لو سلم ههنا انتفاء المجرد العطف لم يلزم ما ذكره من نفي المهلة فان ذلك انما يكون
على حسب ما يعده الناس متعقبا والاخضرار بعد الانزال يعده الناس متعقبا ولا يعد ذلك فيه مهلة
الاترى الى صحة قولك تزوج زيد فولد له ولد وان كان لا يكون الا بعد مهلة في الوجود ولكن يصح اذا لم يكن الا
لمثل ذلك قوله ثم خلقنا النطفة علقة فخلقنا العلقة مضغة فخلقنا المضغة عظاما وان كان في كل واحدة
وجودية والله اعلم بالصواب وقال مليا بالقاهرة سنة خمس عشرة على قوله تعالى واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا
منكم والنهي ظاهرا نهي للمعنى واتقوا فتنة متوقعا لانها لا تصيبن الذين ظلموا منكم فالنهي في الظاهر للفتنة والمعنى
هي المحترزين لها والفعل للاصابة والمعنى التعرض للاصابة وقد يعدل الناهي عن النهي لسببه لانه هو المقصود بالنهي
واذا انتقل الى المسبب اسنده الى ما هو فاعل له لقوله لا يحطمنكم سليمان وكقولك لصاحبك عند تعرضه
للمعصية لا تحرقك نار جهنم فجعلت الفعل للاحراق والمنهي النار وانما المنهي عنه التعرض والمنهي مخاطبك ولكنك
عدلت الى المسبب اذ النهي عن التعرض انما هو خشية احراق النار فلما عدلت الى المسبب اسندته الى ما هو له وهو النار
وكذلك ههنا فكانه قال لا تتعرضوا للفتنة التي يصيب المتعرضين بلاؤها فعدل عن التعرض الذي هو سبب الى الاصابة
التي هي مسبب فعلى ذلك يكون الظالمون مخصوصين بالاصابة لان المعنى لا يتعرض متعرض للفتنة فتصيبه خاصة
فعدل على ما ذكرناه فصار لا تصيب الفتنة متعرضا لها خاصة ثم ذكر المتعرض بلفظ الظالم تشنيعا عليه للصفة التي يكون
عليها عند التعرض فثبت ان المعنى على ذلك خصوص الظالمين بالفتنة ويجوز ان يكون لا نافية ودخول النون فيها
على وجه ليس بالقوي فيكون المعنى واتقوا فتنة غير مجيبة للظالمين خاصة ولكنها يعم الظالم وغيره فعلى هذا
تكون الاصابة عامة بخلاف الوجه الاول وقد ذكر الزمخشري هذا الوجه وجعلها للاصابة ايضا فيه خاصة وليس
بجيد اذ المعنى وصفها بانها لا تصيب الظالمين خاصة واذا لم تصبهم خاصة فكيف يصح وصفها بكونها خاصة
وقد قيل انه يجوز ان يكون جوابا للامر ويكون دخول النون ايضا في النفي على وجه ليس بقوي وقد رده بان قالوا واتقوا
فتنة ان اصابتهم لا تصيب الظالمين خاصة ولكنها تعم فتاخذ الظالم وغيره وهو غير مستقيم اذ جواب الامر انما
يقدر فعله من جنس الامر المظهر لا من جنس الجواب الا ترى انك اذا قلت اسلم لا تدخل النار فان المعنى فانك ان تسلم لا تدخل

النار وليس المعنى فانك ان تسلم تدخل النار وههنا لو كان جواب الامر كان التقدير فانكم ان تتقوا لا تصب الظالمين
فتفسد المعنى لانه يصير لاتقاء سببا لانتفاء الاصابة عن الظالمين خاصة وكانه قيل لاتقاء من المتقي سبب لانتفاء
الاصابة عن الظالم المرتكب وهو بالعكس اشبه فظهر ان المعنى لا يستقيم في جعله جوابا لانعكاس المعنى وقد ذكر الزمخشري
ذلك وجعله من المعنى الذي يوجب التعميم بالاصابة للظالمين وغيرهم وليس بمستقيم لما تبين فيه من فساد المعنى من اجل
ان فعل الشرط المقدر لا يكون الا ان تتقوا وعند ذلك لا يستقيم والله اعلم بالصواب وقال ايضا مليا بالقاهرة سنة خمس
عشرة على قوله تعالى ان تبدوا الصدقات فنعما هي ٥ الضمير في قوله هي يحتمل ان يكون عائدا على الصدقات ويحتمل
ان يكون عايدا على الابداء وهذا هو الظاهر بدليل قوله وان تخفوها وتوتوها الفقراء فهو خير لكم فذكر الضمير العايد على
الاخفاء ولو قصد الصدقات لقال فهي فان قيل فلم انث والذي عاد عليه مذكر فالجواب ان هذا على حذف المضاف
واقامة المضاف اليه مقامه كقولك العرب اسئلها فلما حذف المضاف بقي المضاف اليه على حاله والتقدير ابداؤها
والله اعلم بالصواب وقال ايضا مليا بالقاهرة سنة ست عشرة على قوله تعالى ان تضل احديهما فتذكر احديهما الاخرى
فيه اشكالان احدهما ان قوله ان تضل ذكر تعليلا للاستشهاد والمرايتين موضع رجل ولا يستقيم في الظاهر ان يكون
الضلال تعليلا للاستشهاد والعلة التذكير والاشكال الثاني قال فتذكر احديهما الاخرى وقياس الكلام في
مثل ذلك فتذكرها الاخرى لانه قد تقدم الذكر فلم يحتج الى اعادة الظاهر والجواب عن الاول ان التعليل
في التحقيق هو التذكير ومن شان لغة العرب اذا ذكروا علة وكان للعلة علة قدموا ذكر علة العلة وجعلوا العلة
معطوفة عليها بالفاء ليحصل الدلالتان معا بعبارة واحدة كقولك اعددت الخشبة ان يميل الحايط فادعمها فالاعداد
هو العلة في اعداد الخشبة والميل هو سبب للادعام فذكر على ما ذكرناه فقيل ان يميل الحايط فادعمها وكو قيل ان الميل
في المثال والضلال في الآية هو السبب لم يكن ذلك ببعيد لان الضلال المعلوم من احديهما اكثر وقوعه فصلح ان يكون
علة في استشهاد بهما مقام رجل وانما يجيء اللبس ههنا اذا توهم ان وقوع الضلال هو السبب فيؤدي الى ان
يكون مقصودا وقوعه بل العلة هي المقتضية لذلك المعلوم الا ترى الى قولك قعدت عن الحرب من اجل الخوف والخوف
ههنا ليس مرادا وقوعه في قصد المتكلم حتى يكون سببا للقعود فكذلك ههنا المقصود ان الضلال المعلوم هو
المقتضي في المعنى استشهاد بهما في موضع رجل وذلك مستقيم على هذا التاويل لذلك يمكن ان يقال في مثل الحايط انه
ايضا هو السبب على الوجه الذي ذكرناه في الابنة وهذا الوجه الثاني يصلح ان يكون للاول ليجيء الثاني بعده على تقدير
التسليم واما الجواب عن الاشكال الثاني فهو انا نقول اصل الكلام على الوجه الاول ان تذكر احديهما الاخرى عند
ضلالها فقدم على ما ذكرناه فبقي ان تذكر احديهما الاخرى على ما كان عليه الثاني هو انه لا يستقيم في المعنى الا كذلك
الا ترى انه اذا قال ان تضل احديهما فتذكرها الاخرى وجب ان يكون ضمير المفعول عايدا على الضالة فيتعين لها كما اذا
قلت جاءني رجل وضربته يتعين ان يكون الجاءي هو المضروب وذلك مخل بالمعنى المقصود لانها قد تكون الضالة
الآن في الشهادة هي الذاكرة فيها في زمان آخر فالمذكرة هي الضالة فاذا قيل فتذكرها الاخرى لم يفد ذلك لتعين عود
الضمير الى الضالة واذا قيل فتذكر احديهما الاخرى كان مبهما في كل واحدة منهما فلو ضلت احديهما الان وذكرتها الاخرى
تذكرت كان داخلا تحت الامر والشهادة بعينها في وقت اخر اندرج ايضا تحت لو قوع قوله فتذكر احديهما الاخرى

ذلك في مثل يدودم واخ اذا اتنوّن فيه علمان ويمكن ان يقال ما قبل اولا **وقال** الجزولي فيه لغتان احديهما ضم الراء
والثانية اسكانها فاذا ضممت وكان مفردا كتب في الرفع والجر بالواو من غير زيادة وفي النصب بالواو والالف
فاذا اتصل به ما يكون به متوسطة كتب في الرفع والنصب بالواو وفي الجر بالياء على الاكثر وبالواو على الاقل
كقولك هذا فوك ورأيت فوك ومررت بفوك واذا اسكنت زايه كتب في الافراد والاحوال كلها بغير
صورة همزة الا انه يكون في النصب بالف عوضا من التنوين ان كان منونا قال توسط فيه وجهان احدهما
ان يكتب للهمزة صورة وهو مذهب المتقدمين والثاني ان لا يكتب وهو مذهب المتأخرين وهو القياس
فاذا كتبت صورة كتبتها على حسب حركتها واوا في الضم والفاء في النصب وياء في الجر واذا كتبتها بغير صورة
فلا اشكال **وقال** قول ابن جني في اللمع وهو الواحد النكرة لما قال ودخل التنوين الكلام علامة للاخف عليهم
والا كمن عندهم ظاهر كلامه انه ينبغي دخل هذا التنوين بما هو كالحد له فذكر امرا لا يطرد ولا ينعكس لما انه لا يطرد فهو ان
امرا واخر نكرة ولا يوجد فيه هذا التنوين فقد وجد الحد ولا محدود ولا معنى لعدم الطرد الا ذلك ولا ينعكس لان زيدا
ليس بواحد نكره ومع ذلك فيه تنوين الكلمتين فقد انتفى الحد مع ثبوت المحدود وهو معنى عدم العكس **وقال**
قول ابن جني الجمع المكسر وما تغير فيه نظم الواحد وبناؤه ان اراد بالنظم والبناء معنى واحدا وقع احدهما مكررا
وان اراد باحدهما كونه على هيئة باعتبار ترتيب الحروف فهو غير مستقيم لان ذلك لا يتغير في الجمع ابدا فوجب ان لا
يكون
الجمع معرفا بتعيينه لتعذره الا ترى انك اذا قلت فرس فلم يتغير ترتيب حروف باعتبار الجمع فانك اذا قلت
افراس فالفاء والراء والسين على ما كانت عليه في المفرد باعتبار الترتيب فدل على ان هذا المعنى لا يستقيم
ارادته **فان قلت** لم لا يجوز ان يكون المراد بتغير النظم نظم الواحد ان يأتي حروف في الجمع بين حروف المفرد فتتغير
النظم عما كان عليه او سقص فمثال الزيادة نحو لك قدح واقداح ومثال النقصان كاب وكتب ويكون
تغير بنائه لتغير الصيغة باحركة والاسكان خاصة **فالجواب** ان تغير البنية يغني عنه الا ترى ان كل ما تغير نظمه بالتغير
المذكور فقد تغير بناؤه فان قدحا اذا انتقل الى اقداح لا يمكن ان يقال تغير نظمه ولم يتغير بناؤه واذا كان
كذلك فذكر البناء وحده كاف **وقال** قوله صلى الله عليه وسلم ابنى لا ترموا جمرة العقبة الاولى ان يقال
انه تصغير بنى مجموعا وكان اصله بنى لانه بنيون اضيفته الى ياء المتكلم فصار بنيوي في الرفع وبنى في النصب والجر
فوجب ان تقلب الواو ياء وتدغم على ما هو قياسها في مثل قولك ضاربي ولذلك النصب والجر ولذلك كان
لفظ ضاربي في الاحوال الثلث سواء كرهوا اجتماع الياآت والكسرة فقلبوا اللام الى موضع الفاء وبنى
قلبوا الواو همزة فصار ابنى وليس في هذا الوجه الا قلب اللام الى موضع الفاء وهو قريب لما ذكرناه من
الاستثقال وقلب الواو المضمومة همزة وهو جايز قياسا وهذا اولى من قول من يقول انه تصغير ابناء رد الى
الواحد ورعي مشاكلة الهمزة لانه لو كان تصغيره لقيل ابنياى ولم يرد الى الواحد لان افعالا من جمع القلة
فيصغر من غير رد كقولك اجيمال وهو ايضا اولى من قول من قال انه جمع ابنا مقصور على وزن افعل اسم جمع
للابناء صغر وجمع بالواو والنون لانه لا يعرف ذلك مفردا فلا ينبغي ان يحمل الجمع عليه ولانه لا يجمع
افعل اسما جمع التصحيح **وقال** ان قيل لم حزمت متى وشبهها ولم يجزم الذي اذا تضمنت معنى الشرط في قولهم

الذي

الذي يأتيني فله درهم **والجواب** ان الذي وضعت موصلة الى وصف المعارف بالجمل فاشبهت لام التعريف فكما ان
لام التعريف لا تجزم فكذلك الذي الا خوان الجملة التي توصل بها لا بد ان يكون معلومة للمخاطب والشرط لا يكون
الا مبهما الا خوان الذي مع ما توصل به اسم مفرد والشرط مع ما يقتضيه كلمتان مستقلتان **وقال** انما كان الفاعل
مع فعله جملة ولم يكن المصدر مع فاعله جملة لانك اذا جعلته جملة باعتبار كونه مبتدأ وخبرا كان فاسدا لان
الغرض في كونه رافعا فاعلا وايضا فانه لا يستقيم فانك ان جعلت ضرب مبتدا بعد ذا لحزم بزيد وان جعلت
زيدا مبتدا بعد ذا لحزم بضرب آخر زيد لا يكون ضربا ويؤدي الى ان يكون المبتدأ نكرة من غير شرط او الى ان يكون عمرا منصوبا
بالمصدر منفصول بينه وبينه باجنبي وهو زيد الذي قدر مبتدا ولا يستقيم ان يكون جملة باعتبار كونه فعلا
وفاعلا آخر المصدر ليس بفعل وقد ثبت انه لا يكون جملة الا مبتدا وخبرا فعل وفاعل وليس هذا واحدا منهما **وقال**
اذا زيد حرف مع عامل داخل على مبتدا وخبر جاز الغاء ذلك العامل وجاز اعتباره مثل قولهم انما زيد قايم ولم يجز
ذلك في مثل قولهم فبما رحمة من الله لنت لهم **والفرق** ان في المسئلة الاولى حيث جاز الوجهان لانه متى اذا لم يعتبر
العامل رجع الكلام الى اصله الذي كان عليه وليس كذلك ههنا فانه لا جهة الا اعمال اجاز فلو لم يحكم
على ما بالزيادة لبقي المجرور والجار **وقال** عمليا انما لم يكن الفاعل جملة لانه محكوم عليه والمحكوم عليه
لا يكون الا مفردا بخلاف الاحكام فانه يعبر عنها بالمفردة وبالجملة اخري وانما كان ذلك لتساوي الاحكام في
الا تري انهم وضعوا جملة باب الافعال مشروطة بان يكون احكاما لغرض الاتساع فيها **والاختصار** ولم يضع
المحكوم عليه ذلك الوضع ومن ثم لم يقع الفاعل ولا المبتداء جملة الا اذا قصد به نفس اللفظ فيكون حينئذ
كالمفرد في الحكم كقولك زيد قايم جملة اسمية وما اشبه ذلك وقولهم تسمع بالمعيدي خير من ان تراه
المراد ان تسمع تصبت او رفعت **وقال** عمليا الوقف الحسن هو الكلام الوقف على كلام مستقل بعده جملة
مستقلة بنفسها وبين ما قبلها ربط لا يمنع الاستقلال **وقد** فرق بعضهم بين الحسن والكافي فجعل ما تقدم
هو الكافي وجعل الحسن الوقف على كلام مستقل وما بعده غير مستقل مثل قوله الحمد لله وشبهه **وعلى** ذلك
فلا يستقيم على قول هؤلاء الوقف على الحسن تعمدا **وقال** عمليا المشترط في القرينة المفسرة للمحذوف في مثل
قوله ان احد من المشركين استجارك ان يكون في كلام واحد وجملة واحدة حتى لا يرد قوله تعالى فاجره
له بالفدو والاصال رجالا **فانه** قائلا لو قال ان حذف الفعل ثم واجب لم يكن مستقيما لان الفعل ههنا
لو ظهر لكان جايزا والقرينة الظاهرة والمقدرة جملتان **فاذا** قيدنا باذكرنا انتفى الاشكال بالكلية
وقال نقل بعض الطلبة عن سيبويه انه قال لا رجل في الدار معرب **قلت** لا يخلو هذا الاسم الواقع بعد لا
والكلام في غير المضاف والمشبه به اما ان يكون معربا اولا فان كان معربا لم يخل من ان يكون منصرفا او غير منصرف
لا جايز ان يكون غير منصرف لان الاسم الذي لا ينصرف لا بد فيه من علتين **ولا** علتين فلا منع صرف بتعين القسم الآخر
واذا كان كذلك وجب دخول التنوين ضرورة ان المنصرف السالم الآخر تدخله الحركات الثلث والتنوين **وقول**
القائل ان لا ما كانت فرع الفرع سوغ لذلك حذف التنوين غير قادح **وقال** ما لا يعقل كثيرا وقد جاءت لمن يعقل
قليلا ومن لم يعقل كثيرا وغيره قليلا وورد عليه انه قد قيل سبحان ما سخركن لنا وسبحان ما سبح الرعد بحمده وهي

على الباري وليس واحدا من القبيلين والجواب انا ما اردنا بقولنا يعقل الا يعلم ولذلك قال بعض النحويين بل اكثرهم وهي تختص باولي العلم واما سبحان ما سخركن لنا وسبحان ما سبح الرعد بحمده فانه لما كانت ذات الباري غير معلومة الحقيقة صارت بمنزلة هذا الاعتبار والكوب اذا كان الشيء منهما اوارادوا ان يبهموه اتوا فيه بلفظ ما الا ترى انك تقول للشيخ رفع لك من بعيد لا تشعر به ماذاك فاذا شعرت انه انسان قلت من ذاك وقوله عز وجل لا اعبد ما تعبدون ولا انتم عابدون ما اعبد اما الاول فجاء على تقرر واما الثاني ففيه جوابان احدهما انه على سبيل المقابلة والثاني على ما تقرر في سبحان ما سخركن لنا ومن لم يعقل في قوله والله خلق كل دابة من ماء الآية فاني ساتفصيل هذه الكلمة الى ان دلت على العموم وقال عليا قال ابن الخشاب النحوي لا يقال ذات الله لان ذات يعني صاحبة ولا يقال صاحبة الله والجواب عن ذلك بان العرب تضيف المسمى الى اسمه في قولهم ذات يوم وذات ليلة وشبهه فالذات ههنا المراد بها المدلول والمضاف اليه المراد به اللفظ فكانه قيل مسمى هذا اللفظ واما ذات الله فلا شك الا انها لا تطلق لغاية المعنى واما الكلام في اطلاق لفظ ذات مضافة الى الله وهو صحيح بالمعنى المذكور ومثله في كلام العرب كثير وقال عليا كم رجال عندي هذا الكلام يحتمل الانشاء والاخبار اما الانشاء فمن جهة التكثير لان المتكلم عبر عما في باطنه من التكثير بقوله رجال والتكثير معنى محقق ثابت في النفس لا وجود له من خارج حتى يقال باعتباره ان طابق فصدق وان لم يطابق فكذب والاخبار باعتبار العندية فان كونهم عنده له وجود من خارج فالكلام باعتباره يحتمل للصدق والكذب فهذا الكلام محتمل للامرين بالاعتبارين المذكورين المختلفين وقال عليا قول النحويين الفاعل على ضربين حقيقة ومجاز ليس بمستقيم فالمجاز مثل مات زيد وسقط الجدار وبيان انه ليس بمستقيم ان المجاز فرع الحقيقة فلا بد في هذا اللفظ ان يكون له حقيقة ثم نقل عنها الى المجاز ولا حقيقة له البتة حتى يقال انه مجاز وايضا فان الفاعل عبارة عما تسبب اليه الفعل وقدم عليه على جهة قيامه به فان الموت قام بزيد والوقوع قام بالحائط هذا لا شك فيه فلا عبرة بقولهم فاعل حقيقة وفاعل مجازا وقولنا على جهة قيامه به احتراز من مفعول لم يقم فاعله فانه عند المتاخرين اصحاب هذا الحد ليس فاعلا فلا بد من زيادة قولهم على جهة قيامه به ليخرج ما وقع عليه في قولنا ضرب زيد واشباهه واما المتقدمون فانهم يجعلونه فاعلا ويحدونه بقولهم ما قدم الفعل عليه واسند اليه وهذا الذي لم يقم فاعله كذلك وقال عليا انتصب غير في قولهم قام القوم غير زيد بالفعل وبمائته غير من معنى الا وهذا هو عليه المعنى وقال عليا من وما اللتان بمعنى الذي لا يوصفان ولا يوصف بهما وانما كان كذلك اما كونهما لا يوصف بهما فلانهما وضعا للموصوف والصفة جميعا وما وضع انما لا يوصف به واما كونهما لا يوصفان فلانهما لو وصفا بموذكان على خلاف وضعهما لبنائهما بالتنبيه لا بالمفردات بجميع الموصولات ولو وصفا بجملة لكان على خلاف قياس الصفات في وصف المعارف بالنكرات فان قصد الى بنائهما بسبب اخوي عطفت تلك الجملة على الجملة التي جرت صلة فيحصل الغرض المطلوب كقولك جاءني من اكرمك وكاتب اباك وخذ ذلك وقال انما كان فاعل هذا اسم الاشارة دون غيره لان الغرض ابهام الفاعل ليفسر بالمخصوص على سبيل التاكيد والتعظيم على وجه لا يحتاج الى تمييز فلم يجدوا اشبه من ذا لابهامها ولما بينها من الاختصار وقال عليا وانما اضمر في باب نعم وبئس دون هذا لان نعم وبئس كنزتا فاستعمل فيهما ما هو

اخصر لوجوب الاستتار ولاجل الاختصار التزموا الافراد حتى لا يؤدي الى زيادة لفظ عند الابراز بخلاف هذا فانه لم يكثر فاغتفروا فيها التلفظ بهذا مع كونهم دفعوا باصل المعنى في الابهام والتنبيه وقال عليا انما كان في المثنى المؤنث في باب الاضمار مطردا في قولهما وشبههما لامرين احدهما انه كثير في ضربا وقتلا كضربا وربما لكون التاء دالة عليه ثم حمل البواقي عليه اجراء لباب المضمرات مجرى واحدا والثاني ارادة الاختصار فيما لم يكثر بخلاف المفرد والمجموع فاغتفر اللبس في القليل للاختصار ولم يغتفر في الكثير والله اعلم بالصواب وقال الشيخ رحمه الله سالني بعض اهل العلم عن قول النحويين ان لو تدل على امتناع الشيء لامتناع غيره اي يمتنع الثاني لامتناع الاول وقال كيف يستقيم ذلك من تفسيرهم ونحن قاطعون بان الاول يمتنع لامتناع الثاني من حيث المعقول وبيانه انه اذا قلت لو كان هذا انسانا لكان حيوانا وصدق ان يكون نفي الحيوانية مستلزما لنفي الانسانية لا العكس الذي صار اليه النحويون فانه على نقيض المعقول وانه يستلزم ان يكون كل حيوان انسانا وهو فاسد فان حمل قول النحويين على انهم قصدوا ما يقتضيه المعقول لم يستقم لانهم صرحوا بعكسه ولانه متعذر على سياقي ولانهم قالوا في لو لا انها تدل على امتناع الشيء لوجود غيره وهي مثل لو فيما اوردناه ولان لو لا بمعنى لو المنفي شرطها وقول القائل لو لا الماء لهلك الناس مثل لو لم يكن الماء لهلك الناس فقولهم فيها ان الثاني ينتفي لانتفاء الاول سواء بينا ان انتفاء الماء يستلزم الهلاك لان وجود الماء يستلزم نفي الهلاك كما يقوله النحويون ولانه يستلزم انتفاء الماء لحصول الهلاك وهو فاسد فان قلت فلعلهم اردوا في لو لا ما قدر آنفا فيما يوافق المعقول قلت لا يستقيم لانه ليس معناه فيما سوى الواقع بعد لو لا ولم يكن مثل لو في امكان ذلك لانهما في لو في المعنى منفيان فلم تكن في اللفظ ما يدفع ذلك بخلاف لو لا فان قولهم فيها تدل على نفي الشيء لوجود غيره يقتضي ان السبب موجود ولا وجود في ذلك سوى ما ذكرناه اذ لو قدرت انتفاء الاول لوجود الثاني لم يستقم بخلاف لو في تقدير انتفاء الاول لانتفاء الثاني وايضا فانهم صرحوا في مثل لو لا لهلك عمر انتفاء الثاني لوجود الاول وصرحوا بان التقدير لو لا علي موجود لهلك عمر وقال بعضهم لو لا وجد فجملة بعضهم مبتدأ جزء موجود وهم الاكرون وبعضهم مفعول ما لم يسم فاعله لفعل مقاه وجد وكلام مصرح لوجود الاول وان اختلفوا في تقدير نسبة الوجود اليه فان قيل اليس يستقيم ان يقال في نحو لو اسلمت دخلت الجنة ان الثاني امتنع لامتناع الاول فليحمل قول النحويين عليه قلت انما ثبت ذلك من جهة اتحاد المسبب لا من جهة ما يقتضيه لو من السببية مطلقا فكان ذلك مخصوص المادة لا لما يقتضيه مجرد الاستلزام ثم لو صح ذلك في بعضها لم يصح في التعميم فان قلت كيف الطريق الى الجمع بين استثنائه ما ذكروه من المعقول والمنقول قلت ما اقتضاه المعقول مقطوع به من جهة العقل وما قاله النحويون من جهة الوضع يجب تاويله على وجه قريب وذلك انهم قصدوا ان لو تدل على امتناع الثاني مسببا للاول لا لامتناع مطلقا لما يؤدي اليه من النادر المتطوع به عقلا ومن ثم قال بعض العلماء قتل الردة مغاير لقتل القصاص فاذا انتفى الردة انتفى القتل المنسوب اليها وكذلك القول في قتل القصاص واذا صح ان يقال انتفاء القتل لانتفاء الردة بالمعنى المذكور فما نحن فيه اجدر لما فيه من الحامل على ذلك والذي حملهم على ذلك

انه لا يستقيم ان يقال في لو ان وضعها على ان الاول يمتنع لامتناع الثاني لان ذلك انما يوجد من جهة استدلال
عقلي دقيق وهو انه اذا صدق ان الانسانية تستلزم الحيوانية وجب ان يصدق نقيضها على العكس لانه
لو لم يصدق لكذب الاول والفرض الصدق وبيان ذلك انه اذا قدر نفي الحيوانية ولم ينتف الانسانية
كانت الانسانية موجودة والحيوانية منتفية اذ التقدير انتفاؤها وهو نقيض ما صدق فكان كذبا فيلزم
من دلالة العقل ان كل متلازمين اذا عكس نقيض مفرديهما صدق فليس ذلك من وضع الالفاظ في شيء
فلا يستقيم ان يقال وضعها على ان وجود الاول يستلزم وجود الثاني ولا العكس ولا ان معناه النفي
فيها فلم يبق الا القسم الرابع فتعين الاتفاق على معنى التلازم فيه وكذلك الكلام في لولا على النقيض بالربط
الاستثنائي فلو بعد ان تحقيق وضعها على النفي لا يقتضي ان نفي الاول يستلزم نفي الثاني في مثل لو كان
انسانا لكان حيوانا وذلك يوجب ان الحيوانية تستلزم الانسانية فيكون كل حيوان انسانا وذلك
باطل ومعلوم النقيض فيها فان استثناء نقيض صورة الثاني في لو آذا صدق يوجب نقيض صورة المقدم
قطعا وكذلك القول في لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا فان قلت قد تبين ان كلامهم تضمن ان للو
دلالة على السببية للثاني لما ذكرنا ان وضعها عندهم ان نفي الاول يستلزم نفي سببية الثاني له وذلك
يصح بالسببية ويلزم من السببية ما ذكرتم من صحة الاستدلال الاستثنائي المعقول لان ما لزم بطريق المعقول
فيه انما كان بسببية الاول للثاني وقد ثبت حصوله على كل تقدير واقع فقد ثبت بذلك حصول الانا
على ان لو اذا استثنى فيها نقيض التالي استلزم نقيض المقدم بالطريق العقلي القطعي فما وجه امتناع
ذلك في مثل قوله تعالى ولو كنتم في بروج مشيدة ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام وهو كثير واما الضابط لما
لا يستقيم ذلك فيه قلت امتنع ذلك من حيث كان مقصود المخبر الثاني حاصل على كل حال وجاء به على طريقة
لغرض تقدير حصوله مطلقا لانها لما قد توهم منه الانتفاء لتحقيق حصوله على كل حال واذا علم ان المقصود تمثيله
تحقيق ثبوته على كل حال تعذر تقدير نقيضه صدقا فتعذر استثناء نقيض التالي فمن ثم امتنع ذلك فيه الا ترى
ان المقصود ان الموت يدرك الخلق جميعهم على كل حال واتى به لان ما مع تقدير الروح المشيدة لتحقيق ثبوته
لانه اذا ثبت مع ذلك فثبوته مع غيره اولى ولذلك المقصود تحقيق نفي نفاد كلماته مطلقا واتى به لازما مع
تقدير الاقلام المذكورة والمراد المقدر المبالغ فيها لتحقيق انتفائه لانه اذا تحقق انتفاء النفاد مع ذلك
فلان يتحقق مع غيرها اجدر ومثله نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه لان المقصود تحقيق نفي العصيان
على كل حال واتى به لازما مع تقدير نفي الخوف لتحقيق ان انتفاءه مع عزه اجدر
فتحقق بالضابط لما يمنع استثناء نقيض التالي فيه وتحقق وجه
امتناعه عقلا بما بينته والله اعلم بالصواب واليه
المرجع والمآب تم